

Distr.: General
27 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي مضطرا إلى الكتابة إليكم مرة أخرى مع مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سعيها المسعور إلى تنفيذ مخططاتها الاستعمارية غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة، يشجعها في ذلك إفلاتها من العقاب، وهي تواصل استغلال الحالة بعد طرح خطة الولايات المتحدة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي أعقاب الإعلان الإسرائيلي في الأسبوع الماضي عن خطط لبناء أكثر من 14 000 وحدة استيطانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك على وجه الخصوص في القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم وحوطما، مما يقطع التواصل بين هذه المواقع ويزيد عزلها عن بقية محيطها الفلسطيني الطبيعي، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بصفافقة، في 25 شباط/فبراير، عن مستوطنة أخرى.

وقد تعهد نتنياهو أمس ببناء 3 500 وحدة استيطانية غير قانونية جديدة في المنطقة المسماة "E-1"، بهدف ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" غير القانونية بالقدس الشرقية المحتلة. ولا تشكل هذه الخطط انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، مما يشكل جرائم حرب، بل تهدد أيضا بالقطع التام للأجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية وزيادة عزل القدس الشرقية، مما يقوض تماما وحدة الأرض.

وتمثل هذه الخطوات كلها خطوات متعمدة وواضحة تهدف إلى توجيه ضربة نهائية وحاسمة إلى إمكانية تطبيق صيغة الدولتين عمليا، وتقدم المزيد من الأدلة على خطة إسرائيل للاحتلال الدائم. وكما ذكرت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية غير الحكومية: "عندما حاولوا الترويج للبناء في E1 آخر مرة، اهتز العالم. وهذه منطقة استراتيجية لحل الدولتين، ويعني بناء مستوطنة في E1 أن إسرائيل تختار رسميا المخاطرة بإدامة الصراع بدلا من حله. وما هذه إلا كارثة وطنية يجب وقفها قبل فوات الأوان".



وتمثل هذه السلسلة من التصريحات الإسرائيلية مؤشرا واضحا على أن إسرائيل تعتبر خطة الإدارة الأمريكية بمثابة ضوء أخضر لمتابعة طموحاتها في التوسع وضم الأراضي، التي يسارع المسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم المرشحون للانتخابات التي ستجري في غضون أقل من أسبوع واحد، إلى تنفيذها من جانب واحد على أرض الواقع.

وقد أعيد الآن إطلاق خطط الاستيطان في القدس الشرقية وحوها، التي كانت مجمدة في السابق نتيجة للضغط والغضب الدوليين، مع استغلال الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة للظروف الراهنة، بما في ذلك التقاعس الدولي، للمضي قدما في هذه الخطط غير القانونية. وما دامت إسرائيل لا تواجه مساءلة عن أعمالها، فمن الواضح أنها ستواصل ازدراءها لإرادة بقية المجتمع الدولي وستواصل الدوس على القانون وعلى فرص التوصل إلى حل عادل.

وقد تأكدت هذه النوايا مرة أخرى، في 24 شباط/فبراير، عندما قامت "اللجنة" المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي شُكلت لـ "وضع خريطة" لمناطق الضفة الغربية المحتلة المقرر ضمها بصورة غير قانونية، بجولة في مستوطنة "أرييل" وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بصورة استفزازية: "سيتم الانتهاء من هذه العملية في أسرع وقت ممكن؛ وليس هناك عائق مصطنع... ونحن نحدد هنا خطوطا لها آثار تاريخية. ولذلك، سيتم إنجاز العمل في أسرع وقت ممكن، ولن نتوقف لأي سبب كان".

كما أن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين قد تجرأوا بنفس القدر، ودعوا إلى الضم الكامل والفوري للضفة الغربية وصعدوا هجماتهم العنيفة على المدنيين الفلسطينيين. وفي 21 شباط/فبراير، قام نحو 4 000 مستوطن إسرائيلي كانوا على متن عشرات الحافلات والسيارات، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، بمدهمة قريتي أم لقبا والبرج الفلسطينيين في غور الأردن، وتجمعوا على أرض تابعة للبطريكية اللاتينية في تياسير، حيث قاموا بإرهاب السكان المحليين.

وهذا التجاهر التام لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف هو نتيجة سنوات من الانتقاص الممنهج من آدمية أبناء الشعب الفلسطيني، الذين يعاملهم الاحتلال على أنهم لا يستحقون حقوق الإنسان الأساسية والكرامة. وفي أحدث مظهر من مظاهر القسوة الجاحمة والمعاملة الوحشية الإسرائيلية للفلسطينيين، صُور مقطع فيديو في 23 شباط/فبراير لجرافة عسكرية إسرائيلية تسحب جثة رجل فلسطيني ميت في غزة. وتعليقا على شريط الفيديو، قال الوزير الإسرائيلي نفتالي بينيت على تويتر "هكذا ينبغي القيام بذلك، وهكذا سيتم القيام بذلك". وكان محمد علي النعيم البالغ من العمر 27 عاما قد قتل برصاص القوات الإسرائيلية. كما جرح على أيدي القوات الإسرائيلية رجلان فلسطينيان حاولا انتشال الجثة وانتهى بهما الأمر في المستشفى.

وكدليل إضافي على هذا الازدراء المطلق لحياة الفلسطينيين، اختار رئيس الوزراء الإسرائيلي زيارة المسجد الإبراهيمي في الخليل في نفس الأسبوع الذي يصادف الذكرى السنوية السادسة والعشرين لقيام مستوطن إسرائيلي إرهابي، وهو باروخ غولدشتاين، باستخدام بندقية آلية مصدرها الجيش لإطلاق النار على مئات المصلين الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل 29 فلسطينيا أثناء أداء صلاة الفجر خلال شهر رمضان في الحرم الإبراهيمي، وإصابة 150 آخرين. وأعقب ذلك الهجوم الإرهابي قيام جنود إسرائيليين بقتل 21 فلسطينيا آخر ممن تظاهروا للاحتجاج على المذبحة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعمال المروعة دفعت مجلس الأمن إلى اتخاذ قراره 904 (1994)، الذي دعا إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة تشمل، في جملة أمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت. وليس من قبيل المصادفة أن إسرائيل أنهت ولاية الوجود المنشأ - الوجود الدولي المؤقت في الخليل - في العام الماضي فقط، حيث من الواضح أنها تسعى إلى المضي قدما في خططها غير القانونية في المدينة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبدون بذل جهود دولية حقيقية لمساءلة إسرائيل عن جميع انتهاكاتها وجرائمها، فلن يكون إفلات السلطة القائمة بالاحتلال من العقاب إلا في تصاعد. ويتجلى ذلك بشكل صارخ في إعلانات المسؤولين الإسرائيليين المهينة وسلسلة الأعمال غير القانونية المتواصلة على أرض الواقع التي تزيد من حدة التوترات المرتفعة أصلا وتهدد بمزيد من عدم الاستقرار.

ولقد حان الوقت لكي يرد المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن، على هذا التحدي من جانب إسرائيل، بتصميم راسخ على السلام ورفض جميع الأعمال والاستفزازات غير القانونية. ويجب أن يكون ثابتا في رده على السلطة القائمة بالاحتلال، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. وكما ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في 24 شباط/فبراير: "لا تكفي اليوم إعادة تأكيد المعايير المتفق عليها دوليا بشأن الكيفية التي يمكن بها حل الصراع". ويجب أن يشمل ذلك تدابير ملموسة الآن لإنقاذ إمكانية تحقيق حل الدولتين وإمكانية تحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني قبل فوات الأوان.

ونحث المجتمع الدولي على التحرك الآن باتخاذ تدابير ملموسة لدعم القانون الدولي وتحقيق توافق الآراء الدولي الطويل الأمد من أجل التوصل إلى حل عادل على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما ذكر البابا فرانسيس في 23 شباط/فبراير، فإن الحلول "غير المنصفة" للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لن تكون سوى مقدمة لأزمات جديدة يجب أن نعمل جماعيا من أجل تجنبها.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 681 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 20 شباط/فبراير 2020 (A/ES-10/834-S/2020/132)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية الهامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة